

ANNEX

المرفق

مذكرة معلومات أساسية عن المملكة المتحدة
للجنة الويبو الاستشارية المعنية بالإنفاذ
من مكتب براءات المملكة المتحدة

مقدمة

والتدابير⁽¹⁾ تحتوي هذه الوثيقة على عرض موجز للإجراءات المدنية والجنائية المتبعة في إنكلترا وبلاد الغال (2004 حزيران /يونيه 30 إلى 28 من) المرتبطة بالقرارات شبه القضائية، لاطلاع لجنة الويبو الاستشارية المعنية بالإنفاذ

2 - ويتولى مكتب البراءات مسؤولية تنسيق سياسة الملكية الفكرية في المملكة المتحدة، وتشمل أولوياته إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وقد شرع مكتب البراءات في رسم استراتيجية وطنية لمكافحة جرائم الملكية الفكرية عقب دراسة أجرتها الملكية الفكرية وقد أنشأ المكتب فريقاً معنياً بجرائم الملكية الفكرية يضم ممثلين لكل وزارة التجارة والصناعة بشأن النشاط الابتكاري سيما وكالات الإنفاذ المحلية، مثل منظمات التفتيش التجاري الجهات الوطنية المعنية بالإنفاذ والمصالح التجارية، ولا ويتولى مكتب البراءات حالياً إعداد الجهات التجارية الفاعلة في السوق من أصحاب العلامات والقطاعات المُبتكرة وثيقة بتلك الاستراتيجية مع تقرير مرحلي سنوي يُبين التقدم المحرز في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

4 - ويسهر المكتب أيضاً على تنسيق إسهام المملكة المتحدة في التوجيه الأوروبي المعتمد مؤخراً بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية والذي يعتبره المكتب متماشياً إلى حد كبير مع الممارسات المطبقة في المملكة المتحدة بشأن الحفاظ على الأدلة والأوامر الزجرية المؤقتة وسُبل الانتصاف وتعويض الأضرار، على أن المكتب يعزز إجراء مشاورات بشأن هذا التوجيه⁽²⁾ تنفيذ

5 - ومن الممكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن أنشطة الإنفاذ التي يمارسها المكتب على الموقع التالي <http://www.patent.gov.uk/about/enforcement/eu.htm> ويحتوي الموقع أيضاً على معلومات بشأن الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، بعد أن راج اللجوء إليها كبديل للتقاضي

الإجراءات المدنية والمسائل المرتبطة بها

6 - (1- Queens Bench Division - تضم المحكمة العليا في إنكلترا وبلاد الغال ثلاثة أقسام 2- Chancery Division - 3- Family Division). وينظر القسم الثاني كل قضايا الملكية الفكرية، بالرغم من أن ولمحكمة البراءات في القسم الثاني اختصاص القسم الأول مختص أيضاً بنظر قضايا حق المؤلف والمعلومات السرية حصري بنظر دعاوى التعدي على البراءات والرسوم والنماذج المسجلة

7 - ويعمل في محاكم البراءات عدد من القضاة المتفرغين ذوي الخبرة التقنية، مما يُسلح المحكمة بخبرة واسعة في وعلاوة على ذلك، فمن الممكن تعيين مستشارين علميين. قانون البراءات وبمكنتها من الوقوف على التكنولوجيا المعقدة لمساعدة القاضي في المحكمة

27. و 26 انظر الفقرتين -ويختلف نظام المحاكم وإجراءاتها عن ذلك في اسكتلندا وإيرلندا الشمالية⁽¹⁾

2006. نيسان /في موعده أقصاه أبريل⁽²⁾

8 - الدعاوى من محاكم محلية تتناول في إنكلترا وبلاد الغال (county courts) ويتألف نظام المحاكم الإقليمية - وبدأت محكمة إقليمية متخصصة في مجال البراءات. الصغيرة والبسيطة، تاركة للمحكمة العليا القضايا الكبيرة والمعقدة بهدف مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة أساساً في التقاضي بشأن البراءات والرسوم 1990 أيلول / العمل في سبتمبر من قانون حق المؤلف والرسوم 287 وقد أقيمت المحكمة بموجب المادة. والنماذج المسجلة وغيرها من الحقوق المشابهة على أن. ولا تملك حالياً الاختصاص بنظر دعاوى العلامات التجارية بالكامل 1988 والنماذج الصناعية والبراءات لسنة للسماح للمحكمة بنظر قضايا 2004 من المرتقب إدخال التغييرات الضرورية على القانون في موعد أقصاه نهاية سنة العلامات التجارية بالكامل.

9 - ومن الممكن الطعن في قرارات المحكمة العليا ومحكمة البراءات الإقليمية أمام محكمة الاستئناف، ومن الممكن الأوروبية السلطة العليا إزاء كل جوانب وتبقى محكمة العدل. الطعن في قرارات محكمة الاستئناف أمام مجلس اللوردات الأعضاء إلى محكمة العدل الأوروبية لتفسير أحكام قانون وثحال القضايا من محاكم الدول. قانون الجماعة الأوروبية الاطلاع على تفاصيل بعض القضايا السابقة والراهنة بشأن الملكية الفكرية ومن الممكن. الجماعة أو التأكد من سلامتها (<http://www.patent.gov.uk/about/ippd/ecj/index.htm>) في موقع مكتب البراءات البريطاني "ECJ table" تحت باب

10 - ، تغيرت القواعد التي تحكم سير الدعاوى المدنية أمام المحاكم العليا والمحاكم الإقليمية في إنكلترا 1999 وفي سنة وتسري قواعد الإجراءات المدنية. ونجمت التغييرات عن مراجعة أجزائها اللورد وولف للإجراءات المدنية. وبلاد الغال وترمي بشكل عام إلى تمكين المحاكم من معالجة القضايا. على الدعاوى المرفوعة أمام المحكمة العليا والمحاكم الإقليمية بعدل ومعاملة الأطراف على قدم المساواة والتزام أسلوب فعال من حيث التكلفة في نظر الدعاوى مع مراعاة درجة تعقيدها والأوضاع المالية للأطراف.

11 - من قواعد الإجراءات 63 وتخضع قضايا الملكية الفكرية لمجموعة محددة من القواعد التي ترد في الجزء ويحتوي دليل محاكم (http://www.dca.gov.uk/civil/procrules_fin/menus/rules.htm#part61) المدنية على القواعد والإجراءات المطبقة في الدعاوى المرفوعة (<http://www.courtservice.gov.uk/cms/7370.htm>) البراءات "الإجراءات المبسطة" أمام محكمة البراءات ومحكمة البراءات الإقليمية، وقد أضيفت إلى الدليل مجموعة جديدة من وأشار القاضي لادي صراحة إلى تلك الإجراءات المبسطة في الحكم الذي أصدره في قضية شركة مرك ضد 2003 سنة (<http://www.courtservice.gov.uk/judgmentsfiles/j2103/merck-v-guk.htm>):

ولما كانت المحكمة ملزمة بتطبيق القواعد على نحو يقتصد المصروفات ويضمن نظر الدعاوى بإنصاف وعلى وجه " السرعة وبما يراعي الحاجة إلى تخصيص الموارد لقضايا أخرى، فعليها، في رأيي، ألا تسمح للأطراف بإدارة الخصومة فكل من له حنكة في الخصومات يعرف أن تصميم. في فقاعة لا يدخل فيها إلا ما يشاؤه الأطراف ومحاموهم من اعتبارات ومع أن من الضروري أن يظل للأطراف. على كسب الدعوى قد يعميهم عن جوهر القضية (ومحاميهم أحياناً) الأطراف بد أن يقع ذلك تحت مسؤولية المحكمة كما ورد تحديدها في قواعد الإجراءات المدنية دور رئيسي في إدارة الخصومة، فلا وأن يستغرق حسم قضية أربعة أيام وكان يكفيها يومان، إنما يُدل على قصور في تطبيق القيود. بشأن إدارة الخصومات "وينبغي إذاً إيجاد التدابير الكفيلة بتفادي حدوث ذلك من جديد. الملازمة لتحقيق الهدف الرئيسي

القرارات شبه القضائية للسلطات الإدارية

البراءات

12 - لمراقب مكتب البراءات البت في معظم المنازعات المتعلقة بالبراءات 1977 يُجيز قانون البراءات الصادر سنة وينصبّ جلّ المنازعات التي ينظرها. وتشبه صلاحيات المراقب، في جوانب عديدة منها، صلاحيات القاضي في المحكمة

وترد معلومات مستوفاة عن دور المراقب في تسوية المنازعات في مجال الملكية والتراخيص والمسائل التقنية كتيب عن حسم منازعات البراءات في مكتب البراءات (<http://www.patent.gov.uk/patent/info/deciding.pdf>).

13- ويرد في مشروع البراءات الذي ينظر فيه حالياً البرلمان البريطاني عدداً من التعديلات التي من المحتمل إدخالها وبالإضافة إلى اعتماد التغييرات المدخلة على اتفاقية البراءات الأوروبية، فإن التعديلات المضافة .على تلك الصلاحيات إلى مشروع القانون ترمي إلى تيسير تسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات والحد بالتالي من اضطراب الأطراف إلى التقاضي أمام المحاكم مع ما يحمل ذلك من تكاليف باهظة وضياح للوقت.

14- ومن شأن مشروع القانون أن يمكّن مكتب البراءات من إصدار آراء غير ملزمة بشأن صحة البراءات أو التعدي ومن شأن ذلك الإجراء أن يكون بسيطاً وكتائياً مع الحفاظ للجانبين بإمكانية .عليها تيسيراً لتسوية المنازعات في وقت مبكر وليس في الإجراء ما يمنع أي طرف يرغب في التقاضي بعد استلام رأي من المكتب من أن يفعل ذلك .التعبير عن آرائهما .إما أمام المراقب وإما أمام المحاكم -

15- ومن شأن ذلك .وفي مشروع القانون إصلاح للأحكام المتعلقة بالتهديد غير المبرر بالتعدي على البراءة .الإصلاح أن يمكّن صاحب البراءة من التباحث مع متعدّد محتمل أو مزعوم، بحسن نية، بشأن النزاع دون أن يخشى ومن شأن المشروع أيضاً أن يجعل نظام المكتب بشأن ضمان تغطية تكاليف الإجراءات .التعرض لدعاوى بسبب التهديد .متماشياً مع النظام المتبع في المحاكم ويحمل بعض التغييرات في سبل الانتصاف المتاحة في منازعات الملكية

العلامات التجارية

16- ويحتوي الكتيب الذي نشره مكتب البراءات والمتعلق بالاعتراض على العلامات التجارية .على معلومات مفصلة بشأن الإجراءات والخيارات المتاحة (<http://www.patent.gov.uk/tm/info/oppoaiti.pdf>) وقد بدأ تطبيق إجراء جديد مبسّط .1994 للاعتراض على طلب علامة تجارية بناء على قانون العلامات التجارية لسنة ويحمل الإجراء الجديد عدداً من التغييرات المفصلة الرامية إلى تناول قضايا الاعتراض .2004 أيار /مايو 5 للاعتراض في ولمزيد من .بغية السماح للأطراف بالوصول إلى تسوية فيما بينهم (شهر 12) بمزيد من الفعالية وفي مهل مطوّلة (<http://www.patent.gov.uk/about/notices/tribunal/tribunal2.htm>): المعلومات، من الممكن الاطلاع على الموقع التالي

حق المؤلف

17- أساساً أن تبت في الشروط المنصوص عليها في التراخيص الفردية أو الجماعية في (Tribunal) على المحكمة .عليها وحدها أن تقرّ وقائع .مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة، كلما استحال على الأطراف الاتفاق عليها فيما بينهم ولا يجوز الطعن في قراراتها أمام المحكمة العليا إلا في الجوانب القانونية منها، .القضية وتبت فيها حسب ظروف الحال (Court of) علماً بأن الطعن في جانب قانوني من قرارات المحكمة في اسكتلندا يتم أمام المحكمة المدنية العليا (Sessions).

18- وبوجه عام، يجوز لأي شخص أن يرفع قضيته إلى المحكمة إذا ما رفضت منظمة إدارة الحقوق الجماعية منحه .وللمحكمة أيضاً أن تبت في بعض .ترخيصاً من غير سبب وجيه أو إذا اعتبر شروط التراخيص المقترحة غير معقولة وقد تحسم مثلاً .المسائل التي يحيلها إليها الوزير ومسائل أخرى حتى لو لم تكن ترتبط بمنظمات الإدارة الجماعية .منازعات تتعلق بالإتاوات التي يدفعها ناشرو قوائم البرامج التلفزيونية لهيئات الإذاعة

19- من قانون حق المؤلف والرسوم 6 بء والجدول 205 والمادة 149 ويرد تحديد صلاحيات المحكمة في المادة 19- 1996 وقانون الإذاعة لسنة 1990 كما تم تعديله بموجب قانون الإذاعة لسنة 1988 والنماذج الصناعية والبراءات لسنة 2003 ونظام حق المؤلف والحقوق المجاورة لسنة 1996 ونظام حق المؤلف والحقوق المجاورة لسنة

20- 35 والقاعدة 25 والقاعدة 1990 من قانون الإذاعة لسنة 17 ويرد وصف بعض الصلاحيات الأخرى في الجدول 20- من نظام حق المؤلف والحقوق 17 والقاعدة 16 والقاعدة 1995 من النظام المتعلق بمدّة حق المؤلف والحقوق المجاورة لسنة 1997. والحقوق في قواعد البيانات لسنة من نظام حق المؤلف 25 والقاعدة 1996 المجاورة لسنة (<http://www.patent.gov.uk/copy/tribunal/triabout.htm>)

الدعاوى والملاحظات الجنائية

21- وتُصنّف (magistrates courts) تبدأ الدعاوى الجنائية كلها في إنكلترا وبلاد الغال أمام المحاكم الجزئية الجرائم الجنائية على النحو التالي:

- بسيطة فقط⁽³⁾
- (4) أو خطيرة
- (5) "بين البينين" أو

، ما عدا "بين البينين" ويعتبر القانون جرائم العلامات التجارية وحق المؤلف من باب الجنايات التي تحاكم بأسلوب المخالفات البسيطة.

22- ومن الممكن المطالبة بمذكرة توقيف على أن ذلك. وتبدأ الإجراءات الجنائية برفع مذكرة الدعوى أمام المحكمة وتبلغ المهلة المتاحة للملاحقة في قضايا الجرائم البسيطة سنة أشهر اعتباراً من .ليس معتاداً في سياق الملكية الفكرية أو الجرائم الخطيرة "بين البينين" ولا يحدّد القانون أي مهل لبدء الإجراءات المرتبطة بجرائم ارتكاب الجريمة

23- وتقتضي الدعاوى الجنائية قيام قصد الكسب للذات أو للغير أو نية توقيع خسارة لدى الغير وبدون موافقة الغير الانتفاع غير المصرّح به، 92 وفيما يتعلق بالعلامات التجارية، تجرّم المادة. وتقع مسؤولية الإثبات على عاتق الادعاء 2003 في قرار صدر عن مجلس اللوردات في قضية بثها سنة 92 ووردت الشروط القانونية للجريمة والدفاع من المادة وعلى المسؤولين عن الممارسات. ورأى المجلس أن عبء الإثبات الخاص بالدفاع يقع على المتهّم (R v. Johnstone). 1968 مع أحكام قانون المواصفات التجارية لسنة 92 التجارية المحلية إنفاذ أحكام المادة

24- وقد تم تنسيق العقوبات والغرامات المفروضة على جرائم حق المؤلف والعلامات التجارية نسبياً بموجب قانون (الجرائم والإنفاذ) 2002 حق المؤلف والعلامات التجارية لسنة

25- وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى السلطات العامة التي تملكها الشرطة بموجب قانون الشرطة والإثبات الجنائي ويتضح من الغرامات الموقعة في مرتكبي جرائم العلامات التجارية أو حق المؤلف أن من الممكن اعتبارها 1984 لسنة من القانون السابق ذكره إذا ما ترتّب عليها 116 من باب الجرائم الخطيرة التي يتعرض مرتكبوها للتوقيف بناء على المادة

(3) وتشمل معظم الجنايات العادية، مثل الاعتداء مع الضرب وجرائم السرقة. هي جريمة تحاكم على سبيل العجلة أي أمام موظف قضائي البسيطة.

(4) وتُعتبر معظم الجرائم من نوع (Crown Court) تقتضي الجرائم الخطيرة إجراء المحاكمة أمام هيئة محلفين في محكمة الجنايات الاغتصاب والقتل المتعمّد والإيذاء البدني الجسيم من باب الجرائم الخطيرة

(5) يمكن أن ينظرها إما موظف قضائي وإما قاض أو هيئة محلفين في محكمة الجنايات

من القانون بإمكانية الحجز على الأدلة إذا بلغ التزوير 20 و 19 وتقضي المادتان. كسب مالي كبير أو خسارة مالية جسيمة ومن ذلك البريد الإلكتروني المحفوظ في ذاكرة الحاسوب مثلاً. درجة معينة من التعقيد أو الفداحة

اسكتلندا وإيرلندا الشمالية

26- بالرغم من أن المملكة المتحدة دولة واحدة لها قوانين بشأن الملكية الفكرية تطبق في إنكلترا وبلاد الغال واسكتلندا وتتجم تلك الفوارق عن. وإيرلندا الشمالية على حد سواء، فإن في اسكتلندا وإيرلندا الشمالية نظامين منفصلين (Court of Sessions) فمن المعتاد أن تُرفع منازعات الملكية الفكرية في اسكتلندا أمام المحكمة المدنية العليا. اختلاف التقاليد القانونية ويعمل فيها قاضيان متفرغان وإن أُنيطت بهما. (English High Court)مقابل المحكمة الإنكليزية العليا (sheriff court) وأما محكمة مفوض الأمن. مهام أخرى، وقد لا يتسع وقتها لنظر قضية أو أخرى من قضايا الملكية الفكرية وتنقسم اسكتلندا إلى ست مناطق قضائية. فهي محكمة ابتدائية تنظر القضايا المدنية والجنائية (sheriffdoms) عن ولمزيد من المعلومات. قضاء 49 وتنقسم كل واحدة منها إلى أفضية يبلغ عددها (sheriffdoms) الإجراءات المطبقة في المحاكم الاسكتلندية، يمكن الاطلاع على الموقع التالي (<http://www.scotcourts.gov.uk/index1.asp>)

27- ويشبه النظام القانوني المطبق في إيرلندا الشمالية، إلى حد كبير، نظام إنكلترا وبلاد الغال، ولكن له نظام محاكمه. وليس في اسكتلندا أو إيرلندا الشمالية أي محاكم متخصصة لنظر قضايا الملكية الفكرية. وإجراءاته الخاصة به

مكتب البراءات

2004 حزيران /يونيه

[نهاية المرفق والوثيقة]